

Distr.: General  
20 December 2002  
Arabic  
Original: English/French

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة المستأنفة لعام ٢٠٠٢

٨-٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

البند ٨ من جدول الأعمال

النظر في التقارير الخاصة

### التقارير الخاصة

#### مذكرة من الأمين العام

١ - وفقا للفقرة ٦١ (ج) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، طلبت اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية في دورتها المستأنفة لعام ٢٠٠١، إلى منظمة فرنسا الحريات: مؤسسة دانييل ميتران (وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص) أن تقدم تقريراً خاصاً عن موقف المنظمة فيما يتعلق بسيادة الصين على التبت.

٢ - وفي الدورة العادية لعام ٢٠٠٢، كان معروضا على اللجنة التقرير الخاص المقدم من منظمة فرنسا الحريات: مؤسسة دانييل ميتران (انظر E/C.2/2002/3). وبعد مناقشة التقرير، قررت اللجنة أن تطلب إلى المنظمة تقديم تقرير تكميلي خاص لكي تنظر فيه في دورتها المستأنفة لعام ٢٠٠٢ ودعت المنظمة إلى زيادة توضيح مواقفها السابقة بشأن التبت.

## تقرير تكميلي خاص لمنظمة فرنسا الحريات بشأن التبت

في أثناء دورة اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية التي عقدت في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، رأى وفد الصين أن منظمة فرنسا الحريات "لا تعترف بأن التبت جزء لا يتجزأ من الصين وأن ذلك يشكل مساسا بسيادتها" وطلب الوفد تطبيق الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٥٧ من القرار ٣١/١٩٩٦ التي تنص على إمكانية تعليق المركز الاستشاري الممنوح لأي منظمة غير حكومية أو سحبه "إذا أساءت المنظمة (...). بشكل واضح استعمال مركزها، لقيامها بأفعال مناقضة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، بما في ذلك القيام بأفعال غير مبررة أو منطلقة من دوافع سياسية ضد دول أعضاء في الأمم المتحدة بشكل يتعارض مع تلك المقاصد والمبادئ".

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، وبناء على طلب قدمه الوفد الصيني وأحاليته للمنظمة اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية قدمت منظمة فرنسا الحريات تقريراً خاصاً يعرض موقفها بشأن التبت.

وأثناء دورة اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، التي عقدت في الفترة من ١٣ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، ذكرت اللجنة بأن "التبت جزء لا يتجزأ من الصين ولا يمكن التصرف فيه" وطلبت من جديد، مشيرة إلى الفقرة ٥٧ (أ) من القرار ٣١/١٩٩٦، تقديم تقرير تكميلي خاص، يوضح موقف منظمته بشأن التبت من أجل مناقشته في دورة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

بيد أن منظمة فرنسا الحريات أعلنت في تقريرها الذي قدمته في شباط/فبراير ٢٠٠٢ أنها "تمثل القواعد التي تتبعها لجنة حقوق الإنسان في تنظيم أعمالها وإدارة مناقشاتها (E/CN.4/2001/CRP.1)، كما تمثل المادة الأولى من نظامها الأساسي التي تنص على أن الهدف الأول للمنظمة هو "المساهمة في نهضة الحريات الفردية والجماعية في العالم وتعزيزها ومساعدة الجهات التي تعمل من أجل تحقيق ذلك".

وأشار هذا التقرير أيضاً إلى أن منظمة فرنسا الحريات أدانت، وفقاً لمبادئها، "مرات عديدة، خلال دورات لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية التابعة لها في الأمم المتحدة، ما تقوم به الصين من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ومساس بالحريات الأساسية لشعب التبت".

وفيما يتعلق بموقف منظمة فرنسا الحريات من التبت فإنها استندت في ذلك من جهة، إلى نص الفقرة ٢ من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن هدف الأمم المتحدة هو "إنهاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في

الحقوق بين الشعوب وحققها في تقرير مصيرها بنفسها، واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم في العالم". واستندت، من جهة أخرى، إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعترفت "فضلاً عن ذلك بحق شعب التبت في تقرير المصير لا سيما في القرار ١٧٢٣ (د-١٦) (نيويورك - ١٩٦١)، كما أكدت الحقوق الأساسية لشعب التبت بالقرار ٢٠٧٩ (د-٢٠) (نيويورك - ١٩٦٥)".

وبالتالي، رأت منظمة فرنسا الحريات أن ما تقوم به القوات والسلطات الصينية في التبت من أعمال لا تسمح لشعب التبت بممارسة حقه في تقرير مصيره، وأشارت إلى أن "احتلال" الجيش الصيني للتبت عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ استنكره العديد من المؤسسات الدولية، ومنها البرلمان الأوروبي لا سيما "في القرارات الصادرة في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (B5-0608, 0610, 0617 و 0641/200) وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٩٨ (B4-0511.0537) و (0538/98)".

وأعلنت منظمة فرنسا الحريات أنها تشعر ببالغ القلق "لانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان الناشئة عن رفض جمهورية الصين الشعبية الاعتراف بحق شعب التبت في تقرير مصيره". وشكلت هذه الانتهاكات موضوع العديد من القرارات الصادرة عن مؤسسات وطنية ودولية منها ما يلي:

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٣٥٣ (د-١٤) (نيويورك - ١٩٥٩)؛
- القرار ١٠/١٩٩١ الذي اتخذته اللجنة الفرعية التابعة للأمم المتحدة بشأن منع التمييز وحماية حقوق الأقليات (جنيف، ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩١)؛
- القرارات التي اتخذها البرلمان الأوروبي (ستراسبورغ) في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، و ١٥ آذار/مارس ١٩٨٩، و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣؛
- قرارات كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية ١٢٩ (١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)، و ٨٢ (١٥ آذار/مارس ١٩٨٩)، و ٦٣ (١٦ أيار/مايو ١٩٨٩)، و ٢٧٥ (٥ نيسان/أبريل ١٩٩٠)، و ١٠٧ (١٨ نيسان/أبريل ١٩٩١)، و ٢٧١ (١٨ آذار/مارس ١٩٩٢)، و ١٨٨ (٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٣).

ورأت منظمة فرنسا الحريات أن موقفها بشأن احترام حقوق شعب التبت "مطابق تماماً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وذكرت بأن "احترام حق تقرير المصير يجب اعتباره الشرط الأساسي في تحقيق المصالحة وتوطيد السلام في المنطقة"، ودعت المنظمة "السلطات الصينية إلى تنفيذ عملية المصالحة هذه مع الممثلين الشرعيين لشعب التبت، مثل الدلاي لاما الحائز لجائزة نوبل للسلام في عام ١٩٨٩".

إن منظمة فرنسا الحريات، المنظمة غير الحكومية الحائزة على مركز استشاري منذ ١٩٨٦، تحاول، من خلال التدخل لدى لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية التابعة لها في الأمم المتحدة، أن تساعد على احترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، أينما كانت هذه الحقوق مهددة.

إن تدخلات منظمنا بشأن التبت في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧، تروي واقع حال تنتهك فيه السلطات الصينية الحقوق الأساسية لشعب التبت.

ومنذ وقت قريب، بدأت هذه السلطات نفسها محادثات مع ممثلي شعب التبت من أجل إيجاد حل سياسي لمشكلة التبت.

ولا يسع منظمنا إلا أن ترحب بهذه الخطوة وأن تشجع الصين وممثلي شعب التبت على مواصلة طريق الحوار والتفاوض، باعتباره الوسيلة الوحيدة التي يمكن التوصل بواسطتها إلى حل ديمقراطي ومُرضٍ للطرفين.